

مقالات رأي

ضرب ركائز الفساد الوظيفي في الدولة *كتب: حيدر التوم خليفة*

أضواء البيان • 16-02-2026 • 11 دقائق قراءة



ما زالت تطوف بذهني صور لتجارب مضيئة ، لما يجب ان يكون عليه حال المسؤول في بلادنا ، وهنا اورد بعضا منها :

.. قبل سنوات قام الرئيس الفرنسي هولاند بتسليم الحكم الي الرئيس الجديد ماكرون ، وخرج من قصر الاليزية ، وركب دراجته الهوائية مغادرا الي بيته ، نعم فقد انتهى التكليف ..

... رئيس وزراء بلجيكا ، يسكن في منزله الخاص ، وبلا حراسة ، في بلدة خارج العاصمة بروكسل ،

يركب يوميا قطار الساعة صباحا ،

ثم يسير الي مكتبه والذي يصله في الثامنة ، حيث يوقع علي دفتر الحضور ، مثله مثل الآخرين ..

... وزيرة البيئة في حكومة النرويج وهي دون الثلاثين من العمر ، تركب الحافلة العامة للوصول الي الوزارة ،

... وزير داخلية الدنمارك يجلس في مكتب متواضع جدا ، يخرج منه عند نهاية الدوام مسرعا ، حيث يقود دراجته وهو بنظر الي ساعته لان طفلته تنتظره ليقلها الي المنزل مردوفة معه ، فالقانون يعرف موظف

إسمه الوزير ، ولا يعرف بنته او زوجته حتي يوفر لهما عربة ..

... هذا هو حال المسؤولين عندهم ، هؤلاء الكفرة الفجرة ، ابناء الكلب ، حطب جهنم ، لم يحفظوا البخاري ومسلم ، ولم يقرأوا القرآن ، ويعلقونه حلية في منازلهم ومكاتبهم ، بعد ان علقه أسلافهم حيلة علي اسنة الرماح ، إستجداء لصلح مزعوم ، وطلبا لسلام ملغوم بنفاق طافح !!..

هذا هو تعاملهم مع الوظيفة ، والتي يعتبرونها تكليفا وليس تشريفا ، لم يرفعوا زورا ونفاقا علي عنوان وظيفتهم لافتة منحوتة مكتوب عليها (إنها أمانة ويوم القيامة خزي وندامة) بل أنجزوا عمليا شعار انها امانة ، ويجب ان ننجزها بأمانة ، ولا مجال لان تكون خزي وندامة ، فهؤلاء يستقيلون اذا احسوا (مجرد إحساس ان هذا الفعل ربما يكون مخزيا) ، فها هي وزيرة التعليم السودانية تستقيل ، لان الشرطة في احد الليالي اوقفتها وهي تقود سيارتها ، وذلك ضمن تفتيش روتيني ، ووجدت ان في دمها نسبة ضئيلة جدا من الكحول ، حتي ان الشرطة لم تهتم بتسجيل الحادثة كجثة ، رغما عن أن اعضاء الدورية لا يعرفونها ، ولكنها في الصباح ذهبت باستقالتها لرئيس الوزراء ، والذي افادها بان مكتبه لم تصله شكوي بخصوصها ، ولكنها اصرت علي إستقالتها قائلة (إن ضميرها لا يمكن ان يتعايش مع المسألة ، خاصة أنها يجب ان تكون قدوة للآخرين) ..

هؤلاء تربوا علي الاخلاق المجردة ، القائمة علي القيم الانسانية الكلية التي مثلت ارتكازات سلوكهم الحقيقي ، وليس الاخلاق القائمة علي منظومة مدعاة زورا ، فأنجبت النفاق ، الذي قاد الي الفساد ..

وواضح اننا نعاني من مشاكل مركبة ، يتلاقى فيها القيمي مع الديني مع الثقافي مع السياسي ، والنتيجة هذا الانسان المتناقص ، المركوز في داخل الشخصية السودانية ، الانسان المنافق ، الاناني ، الفاسد ، الفاقد للقيم السوية ، المهتم بالشكل ، التارك للمحتوي ، المتدين ظاهريا ، الفاسد والمنتن داخليا ، الغير مدرك بأن جسدا بلا اخلاق كبركة آسنة ضررها اكثر من نفعها ..

وقد وضع ان ما يدور في السودان هو صراع نخب ، يتصدي له طامحون ، اخطرهم ذاك الذي يرتقي على ظهر القبيلة والعنصر والجهة لتمكين نفسه ، فهو يسرق لسانها ، ويصارع بحالها ، وقد بان مقصده الخبيث ، وهو الانتفاع الشخصي من الوظيفة ، لانها صارت اسرع السبل لتحقيق الثروة وكنز الاموال وسرقتها ، وغدت السياسة اهم سبل كسب العيش في السودان ..

وفي كل العالم نجد ان الثروة هي التي تجلب الوظيفة ، الا في بلاد الانحطاط والتخلف ، فالوظيفة هي التي

تمنح الثروة بطريقة غير شرعية ..

لهذا يجب تدمير تلك الهالة المصطنعة للكثير من الوظائف وفقا للآتي..

.. ان الوظائف ايا كان موقعها ، يجب ان تتساوي جميعا من حيث خدمة وتحقيق الهدف العام للمنشأة ، وأن السلم الوظيفي وتقييم شاغليه لا دخل له بالوظيفة واهميتها ، وإنما يرتبط بالخبرة المتراكمة .. فهناك بعض الوظائف التي يحتقرها البعض ويأنف منها ، ويزدري شاغلها ومؤديها تأففا وتكبيرا وجهلا ، قد تكون اكثر اهمية من تلك التي يحفها البريق الزائف والوضع الاجتماعي المصطنع ، فبلاد ما ، يمكنها ان تستمر وتزدهر الحياة فيها ، في جو صحي معافي ، بلا وزراء يمثلون عبئا عليها ، ولكنها تصبح مدينة طاردة ، ذات بيئة سيئة غير صحية ، تنتشر فيها الامراض ونواقلها ، اذا غاب عنها عمال النظافة وجامعوا القمامة .

... ان الوظيفة مهما كانت اهميتها ، يجب علي ممارستها ان يلتزم بحدود وصفها الوظيفي ضمن الإطار القانوني ، خاصة وظيفة الوزير او ما دونه في الهيكل من القيادات العليا ، فوظائفهم لا تعطيهما حقا زائدا بنص الدستور ..

... وهنا يجب مراجعة مهام وظيفة الوزير وما دونه ، لتكون في خدمة الهدف الوظيفي ، وليس شاغلها ، وان يتم قفل اي نافذة تجلب منفعة ومصلحة له عبرها ..

لانه من الواضح ان كل الصراعات السياسية ، ليست من اجل الشعب ، ولكن من اجل المنصب ، خاصة منصب الوزير والمناصب القيادية الاخرى ، لهذا يجب القضاء نهائيا علي البريق الزائف لهذه الوظائف ، ونزع السيادة المفتعلة لشاغلها ، والتميز الايجابي المصطنع للقائم عليها ، الامر الذي يؤدي الي حالة الفرعنة التي تنتاش وتنتاب السوام والبهام والهوام منتفخي الأوداج من بعض شاغليها ، فهذا وضع يجب ان يصحح ، حتي تصبح وظيفة طاردة لا تستحق الصراع عليها ، او علي الاقل غير جاذبة ، الا بحقها ..

... ومن اهم القرارات المرتبطة بهذا الامر هو *عدم تحصين قرار شاغلها في حالة إنحرافه عن اللوائح ، او تجاوزها ، او وجود شبهة فساد في تطبيقها* ، وان تكون المسؤولية هنا للمراقب ومن ثم المراجع الداخلي اذا كان هناك تجاوز مالي او مجرد شبهة فساد في معاملة او قرار ، وتنبية المسؤول الاعلي بوقف إجراءاتها والتحقيق فيها ، أما في مجال التعاقدات ، فتكون الكلمة النهائية هنا للمستشار القانوني وفقا للقانون المختص واللوائح المنظمة ، والذي هو نفسه يجب مراجعة عمله من الادارة العليا بوزارة العدل ، وهنا يحق لاي موظف التبليغ عن وجود اي شبهة فساد ، *إجمالا لا تحصين دستوري لقرارات الوزير* ..

... إيقاف القرارات القائمة علي ما يسمى بالسلطة التقديرية في حالة وجود بنود واضحة تحكم مثل هذه القرارات ، او اذا خالفت القانون والعرف ومسار العدل ..

والامر الاهم هو إلغاء التمييز الايجابي ، الذي يعتبر تكسبا غير مشروع من الوظيفة مثل:

= التخلص من الحمولة الزائدة التي تجعل من الوظيفة محور صراع ، وذلك مثلاً بعدم تخصيص أي سيارة للوزير أو لزوجته أو لولاده ، فالدولة وظفت الوزير ولم توظف ابنائه ، وعليهم ان يشقوا طريقهم بجهدهم مثل ابناء الشعب الآخرين ، وليس بسلطة ابيهم ..

كما ان الدولة لا تدخل معه غرفة نومه حتي تخصص سيارة لزوجته ، وهنا حكي لي احد الاشخاص ، ان عربة وزيرهم سافرت في مامورية لولاية بعيدة ، لان الست زوجة الوزير ، سمعت بأن حطب الطلح الموجود بتلك المنطقة ذو جودة عالية (منتهي السفه والانحطاط والفساد) ..

= يجب تقييد حرية التصرف في المال العام ، مثل التبرعات المشبوهة ، او الحوافز غير المستحقة ، وهذا باب يجب قفله نهائياً ، او بند الثريات ، والتي تصل الي مئات الملايين من الجنيهات شهرياً ، لان الوزير يحب العمل في المكتب بعد الدوام ، ويفضل جلب الغداء من امواج او مندي البيت اليمني ، او شواءات اولاد امدرمان ، والشعب في غني عن أشعب وصحبه ..

احد الموثوقين ويعمل في مؤسسة حكومية مهمة جدا تنتشر في طول البلاد وعرضها ، قال لي بانهم يملكون عشرة الاف ثلاجة ساخن بارد في مكاتبهم ، وبعضها يتم تغذيته بعبوات المياه سعة 18 لتر يومياً ، أليس هذا فساداً ، الم يكن من الافضل شراء فلاتر مياه لكل وحدة ، وتوفير هذا النصف المالي الكبير ؟..

= ومن امثلة الهدر المالي السفر المتعدد للوزير علي الدرجة الاولى ، فهذا يجب تقييده ، كما يجب إلغاء تذاكر السفر للوزير وللمن يعولهم من زوجات وأبناء ، فهو ليس مغترباً في بلد اخر. حتي يمتاز هو وعائلته بهذه المزايا ، التي يسرق بها المتبطلون اموال الشعب المغلوب ظلماً ، فلا حق له في هذه الاموال ، ألا يكفي انها كانت احد اسباب دمار سودانير ..

لهذا يجب تعديل مزايا هذه الوظيفة ، وما شاكلها من وطاتف ، تلك التي تخدم شاغلها علي حساب الآخرين ..

ولنتذكر انه رغم اهمية هذه الوظيفة ، فهي في حالات كثيرة اقل اهمية من وظيفة جامع القمامة التي لا يمكن الاستغناء عنها...

= لقفل الباب امام الاستفادة الغير مشروعة يجب ازالة اي مزايا إيجابية تحملها الوظيفة لحاملها ، مثل مزايا العلاج بالمؤسسات الخاصة او بالخارج ، بينما يتعالج الآخرون في مؤسسات الدولة ذات الإمكانيات المحدودة ، فلا تفضيل في علاج ، والمرض ابتلاء لا تفضيل وإنتقاء فيه ، فالنفس واحدة والكل متساوون امام القانون ، فما الذي يجعل من روح الوزير وصحته اكثر اهمية من روح الخفير او الحارس الذي يحميه ؟

ومن المضحكات المبكيات ان تجد وزير الصحة يتعالج في مستوصف رويال كير الخاص ، والمواطن يتعالج في مستشفى البان جديد ، هذا اذا لم يسافر الي الاردن طلباً لعلاج اهمل توفيره في بلاده ، لانه اهتم بالانتفاع من الوظيفة ، اكثر من الاهتمام بتحقيق اهدافها ..

هذا اضافة الي امور اخري ، مثل الحراسات الخاصة بمنزله ، ولعائلته ، مع هدر الاموال في إنشاء وتأثيث المكاتب الفخيمة التي لا تخدم المواطن في شئ ، مع التخلص من الجيش الجرار الذي يحيط به من سكرتارية تعيق العمل

، وامنيين وسائقين وحراس شخصيين وعمال ضيافة ، والكثير من هذه السوالب التي إبتدعتها الانقاذ ..

إجمالاً يجب سلبها اي منافع غير شرعية لا تتوافق مع مبدأ دستوري يحدد بأن الناس سواسية امام القانون ، وأن يخلع عنها اي مزايا تجعل من شاغلها إنسانا فوق الآخرين ، وتفتح له باب التكسب والفساد ، يجب تدمير هذا الصنم نهائياً، حتي يعلم الآخرون ان هذا الشخص مثله مثل اي موظف عام ، يده مغلولة بالقانون ولايستطيع تجاوزه ، والا طالته يد العدالة ، فلا هو واسطة مسموعة ، او رمز ناهي مهاب الجانب ، او سلطة يدها طويلة ، لانها اذا طالت فالقانون سيساويها ..

قد يتسائل احد ما عن مقصدي من تناول هذه الوظيفة تحديدا دون الوظائف الأخرى ؟..

السبب الرئيسي هو انها تمثل ام الوظائف ، إذا تم اصلاحها فسوف ينصلح حال بقية الوظائف، وتعود للنظام حيويته ، فأصلح الراس ينصلح باقي الجسد ..

ولانها بوضعها الحالي تدعو شاغلها للفساد المقنن ، وتشجعه عليه ، نتيجة لعب بنيوي في مهامها المبهمة ، المتجاوزة للقانون والوائح ، ومزاياها الايجابية المتعدية للدستور ، ممثلا في اهم ركائزه وهو المساواة والعدل ، الامر الذي جعل منها وسيلة للفساد المحمي بالقانون كما ذكرت .

وهي دعوة تهدف الي *تسويرها اخلاقيا ، وتصعيب إختراق إطارها الانساني السوي* ، حتي لا تنشرخ بنياتها العامة وتكون مرتعا ومدخلا للفساد ..

لهذا ادعو الي تدمير هيبتها الزائفة ، وإنزالها من وسيلة تكسب الي ممر خدمة عامة ، والعودة بها الي وضعها التكميلي وليس التشريفي ..

حرروها من هذا الزيف ، تتحرر الخدمة العامة ، وينكسر الفساد ..
وتذكروا فالوزير انطلقا من مهام الوظائف المختلفة ليس بأهم من الخفير ..

<https://www.almuhit-adn-news.com/news/3357> ضرب-ركائز-الفساد-الوظيفي-في-الدولة-كتب-حيدر-التوم-خليفة

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة